التدريس بالكفاءات بين حتمية الإصلاح ومسايرة التنمية

Teaching Competencies Between The Inevitability Of Reform And The Process Of Development

الطالب : عبد الحميد خالدي
Khaldiabdelhamid1986@gmail.com
إشراف أ.د / عبد القادر شرف
مخبر تعليمية اللغات وتحليل الخطاب
جامعة حسيبة بن بوعلي . الشلف (الجزائر)

تاريخ الإرسال: 2018/09/22 تاريخ القبول:2018/12/01 تاريخ النشر: 2019/03/19

الملخص : إن إصلاح المنظومة التربوية لأي دولة يتطلب إصلاحا في الذهنيات قبل إصلاح التعليم ولكي يتحقق هذا الإصلاح بشكل كامل، كان لابد أن يتحقق الإصلاح في مجالات عدة قبل الوصول إلي المجال التربوي، كالإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والإداري والديني ، ومن هنا تقع عملية التأثير والتأثر من خلال الخروج بفكرة تحقيق مشروع تنموي ، وهو ما عمدت إليه الدولة الجزائرية من خلال تطبيق سياسة التدريس بالكفاءات والمستلهمة من المجال الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية : الإصلاح ، التدريس بالكفاءات ، التنمية . التعليم ، المنظومة التربوية .

Summary: *The reform of the educational system of any country requires reform of the mindset before the reform of education. In order to achieve this reform in full, reform had to be achieved in several areas before reaching the educational field, such as economic, social, administrative and religious reform. To achieve a development project, which the Algerian state has implemented through the application of the teaching policy competencies and inspired by the economic field.*

***Keywords**: reform, competency teaching, development . Education. the educational system.*

تمهيد :

مما لاشك فيه أن قوة أي دولة تقاس بمدى قوة نظامها التعليمي، وبالنظر لما كانت تعانيه المنظومة التربوية في الجزائر من نقص وتراجع رهيب في المستوي التعليمي علي كل الأصعدة، أصبح من الضروري بل من الواجب إصلاح النظام التربوي ككل، لان التعليم ظل والي زمن بعيد في حاجة ماسة لإصلاح حقيقي بعيد عن الحلول الترقيعية والهامشية التي لا تجدي نفعا ، بل وتؤدي إلي تفاقم الأزمات .

إن الإصلاح التربوي يعد أهم خطوة إلي الأمام قامت بها الدولة الجزائرية بمساعدة اليونسكو والحكومة اليابانية مسايرة للتنمية وخضوعا لتغيرات العصر ومواكبة للتطور الحاصل في مجال اللسانيات، كما يعد تحديا رفعته الدولة الجزائرية من أجل بعث التعليم من جديد في سياق آخر غير السياق التقليدي، خصوصا مع تطبيق سياسة التدريس بالكفاءات وباعتبار التعليم عنصرا أساسيا للتنمية تتبادر الإشكاليات الآتية وتلوح في الأفق :

1/ ما مدى نجاعة الإصلاح التربوي في ظل التدريس بالكفاءات ؟

2/ وهل جسدت المقاربة بالكفاءات الحل الأمثل لمشاكل التعليم في الجزائر ؟

3/ وهل جسد التدريس بالكفاءات ثورة تنموية ناجحة ذات مستقبل أفضل

الإصلاح التربوي:

يعد الإصلاح من المسلمات الضرورية في المجال التربوي لكل دولة وفي كل فترة من أجل تطوير التعليم والمضي قدما نحو الأحسن والأرقى لما فيه الصلاح للمدرسة الجزائرية وليس من أجل الإصلاح وفقط ، أو

لحاجة في نفس يعقوب ، أو لعملية دعائية ترويجية يقوم بها بعض الأشخاص ممن يعتبرون أصحاب الرأي في النظام التربوي .

ومن هنا يتكون لدينا مفهوم واضح للإصلاح التربوي بأنه تلك المحاولات والعمليات التي تسعي لتحسين وتطوير النظام التعليمي علي كل المستويات بدءً بالمدرسة ومرورا بالمعلم والمتعلم ووصولا إلي الطرق التدريسية والمناهج الدراسية والوسائل التعليمية كالكتاب المدرسي ويعرفه الدكتور صالح بلعيد بأنه (مجموعة من الإجراءات التشريعية والتنفيذية التي تتخذها الدولة لإحداث تغييرات ايجابية في مجال التربية والتعليم ، بمسوغات النهوض بالمستوي التعليمي أو لمسايرة المستجدات أو تغيير نمط المنظومة القديمة، أو تهيئة الشروط الموضوعية للعملية التربوية ، وقد يفرض الإصلاح التربوي داخليا حالة تهلل النظام التربوي أو خارجيا حالة فرض نمط عولمي بخصوص مسايرة التطورات العالمية التي تحصل في مجال التلقين ، وعلي العموم فهو نوع من العلاج في إطار مشروع تغيير وتطوير النظام التربوي في إطار عملية الابتكار) ، ويعقب دائما الدكتور صالح بلعيد علي عملية الإصلاح ويري أنها (جاءت لوجود خلل أو فساد في المنظومة التربوية السابقة ، وكما هو معروف فإن الاعتراف بوجود فساد يعتبر مرحلة أولي للعلاج ، ويستدل بما قاله الأستاذ إكزافي روجيرس في كتابه المقاربة بالكفاءات في المدرسة الجزائرية ، حيث يقول إن المرء لا يتقبل شيئا إلا إذا فهمه)[1]

إن أهم نقطة في الإصلاح التربوي في الجزائر هي رفع سقف التحديات من أجل إصلاح المدرسة الجزائرية إصلاحا شاملا ، ولعل المقاربة بالكفاءات جاءت في خضم هذه المعركة الإصلاحية لتجيب وبكل وضوح عما يتبادر من استفسارات ومبهمات في أذهان المحيط التربوي من جهة ، وترفع من سقف التحديات التي تواجه المدرسة الجزائرية من جهة أخري ولعل هذه التحديات هي تحديات داخلية وأخري خارجية .

1/ التحديات الداخلية :

يجب علي النظام أن يرفع ثلاثة تحديات داخلية :

في المقام الأول ينبغي تترجم في المدرسة التغيرات المؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي حصلت في الجزائر خلال السنوات الأخيرة ، وذلك بجعل المدرسة تقوم أحسن قيام بإيصال قيم التسامح والحوار وتحضر التلاميذ لممارسة مواطنتهم في مجتمع ديمقراطي وبعبارة أخري يتعلق الأمر بتحسين وجاهة التعليم أمام احتياجات المجتمع الجزائري الحالي وفي المقام الثاني يتعين علي المدرسة الاضطلاع جيدا بوظيفتها في التربية والتنشئة الاجتماعية والتأهيل ، وبمعني آخر رفع نوعية النظام التربوي (أي فعاليته الداخلية). وفي المقام الأخير، يجب عليها مواصلة تطبيق ديمقراطية التعليم ، أي جعله في متناول أكبر عدد ممكن من التلاميذ ، وضمان حظوظ متساوية في النجاح لكل تلميذ ، وبعبارة أخري يجب زيادة الإنصاف التربوي .

2/ التحديات الخارجية :

يجب علي النظام أن يرفع عدة تحديات خارجية :

ونعني أول الأمر تحدي العولمة الاقتصادية التي تتطلب كفاءات عالية آخذة في التزايد ومتلائمة أكثر فأكثر مع متطلبات حركية المهنة ، كما نعني ذلك تحدي المعلوماتية ، أي اللجوء في آن واحد إلي تكنولوجيات الإعلام

والاتصال الجديدة من أجل التحصيل المدرسي وتعلم استعمالها في مختلف قطاعات الحياة النشيطة ، وتتمثل هذه التحديات في رفع الفعالية الخارجية للنظام التربوي ، أي في جعله أكثر استعدادا للاستجابة لمقتضيات تنمية البلاد الاقتصادية والاجتماعية ضمن بيئة عالمية [2]، ولعل هذه الأخيرة أي تنمية البلاد هو ما تهدف إليه مقاربة الكفاءات داخل النظام التربوي بجعل المنظومة التربوية مسايرة للتطور الاقتصادي وبالتالي الرفع من حجم السيرورة التنموية للبلاد من خلال تكوين الفرد علي كفاءة عالية داخل أسوار المدرسة وجعله فيما بعد يلج إلي العالم الاقتصادي التنموي مستخدما كفاءاته السابقة بما فيه الصلاح للبلاد والعباد.

المقاربة بالكفاءات :

هي بيداغوجيا وظيفية تعمل علي التحكم في مجريات الحياة بكل ما تحمله من تشابك في العلاقات وتعقيد في الظواهر الاجتماعية، ومن ثمّ فهي اختيار منهجي يمكن المتعلم من النجاح في هذه الحياة علي صورتها هذه، وذلك بالسعي إلي تثمين المعارف المدرسية وجعلها صالحة للاستعمال في مختلف مواقف الحياة[3]

ويعرفها محمد الدريج بأنها نظام من المعارف المفاهيمية الذهنية والمهاراتية العملية، التي تنظم في خطاطات إجرائية تمكن في إطار فئة من الوضعيات من التعرف علي المهمة الإشكالية وحلها بنشاط وفعالية [4] ، ومن خلال هذه المفاهيم نجد أن مقاربة الكفاءات هي إستراتيجية محكمة الآليات ذات توجه تنموي، وهي مقاربة تسعي إلي دحر مفاهيم المقاربات السابقة القائمة علي حشو المعلومات في ذهن المتعلم ، إذ ترتقي به إلي تطوير قدراته العقلية السامية من تحليل وتركيب وحل للمشكلات التي قد تواجهه في حياته اليومية وفي بيئته الاجتماعية ، بما أنها تعمد إلي إكسابه الكفاءات والقدرات الكافية .

ولعل تطبيق التدريس بالكفاءات أدى إلي تغيير الكثير من المفاهيم مثلما أدى إلي تغيير في الذهنيات والطرائق كالانتقال من مفهوم البرنامج إلي مفهوم المنهاج ، والانتقال من التركيز علي المعلم إلي التركيز علي المتعلم كمحور في العملية التعليمية التعلمية .

جوهر المقاربة بالكفاءات :

إن ما تهدف إليه المقاربة بالكفاءات هو الابتعاد عن حشر المعلومات في أذهان المتعلمين وجعلها خاصة بالامتحانات فقط ، دون توظيفها في الحياة العملية ، لان هذه المعلومات ينساها التلميذ مباشرة بعد الامتحان ، وكما هو معروف فإن المعلومات تتغير بتغير الزمن والمحيط فإن المقاربة بالكفاءات في الحقيقة هي تعلم طريقة التفكير ، وذلك بالتدريب علي الطرائق الصحيحة والمنظمة في التفكير [5].

ومنه فهي معرفة مدى تأثير المرء في بيئته بفعالية وتعقل وليس من باب المعرفة أو تنفيذ تقنيات .

مكانة المعلم والمتعلم في ضوء المقاربة بالكفاءات :

لا يتجسد دور المعلم في المقاربة بالكفاءات في نقل المعارف وتلقين المفاهيم للمتعلم، فقد بينت مختلف الأبحاث أن المتعلم يمتلك مؤهلات ومكتسبات و له تصورات وقدرات ينبغي استثمارها وتوجيهها الوجهة الصحيحة ليتمكن من الملاحظة والاكتشاف وبناء معارفه بنفسه وذلك بجعله يواجه وضعيات مشكلة لها

دلالة في حياته اليومية وواقعه المعيش، ولذلك فإن هذه المقاربة تضفي تصورا جديدا لعلاقة المعلم بالمتعلم ، يتمثل في الإصغاء له وتحفيزه علي البحث وحل المشاكل ، وكذا دفعه إلي تجنيد معارفه و إدماج مكتسباته، وبذلك يكون دوره مقتصرا علي التنشيط الفعال القائم علي انتقاء الوضعيات المناسبة و تنويعها تسهيلا لعملية التعلم [6]

ومنه نفهم أن المقاربة بالكفاءات أو التدريس بالكفاءات لا يهدف من خلاله المعلم إلي وضع لائحة مفتوحة من الكلمات في ذهن المتعلم ، ولكن إكسابه المهارات المناسبة ليسهم هو نفسه في ترقية العملية التعليمية والتعلمية وتحسينها ، فكما يقال عن المعرفة (أنها عبارة عن تكوين طرائق و أساليب وليست اختزال معلومات ، فالمتعلم يزداد تعلما بفن التعلم ، والمعلم هو صانع تقدمه)[7]

ومنه لم يعد المتعلم في خضم هذه المقاربة مستقبلا للمعلومات ، حافظا لها ، بل تغيرت أدواره وصار محور العملية التعليمية التعلمية ، وركنا أساسيا بارزا فيها ، يكتسب ويبني المعارف ويطورها لحل المشكلات داخل أسوار المدرسة أو خارجها في الحياة الاجتماعية .

إنه وبالإضافة للأدوار التي يؤديها المعلم كمربي للأجيال ، فإنه صار في ظل المقاربة بالكفاءات منشطا ومدربا ووسيطا بين التلاميذ وحاجياتهم، ومحددا للأهداف التعليمية الفردية منها والجماعية ، كما أنه صار لزاما عليه أن يتقيد بالمحتويات الضرورية والطرائق المساعدة علي إيصال المعارف وتحديد مدى اكتسابها عند المتعلم من خلال تعيين أنواع التقييم وزمنه وتحديد المشكلات وخلق نوع من الجو المناسب للمتعلم .

لقد غيرت المقاربة بالكفاءات من وضع كل من المعلم والمتعلم ، فقد صار لهذا الأخير دور في سيرورة التعلم ، إذ أصبح يعتمد علي مسعى فردي وعلي موارده المعرفية والوجدانية وتفاعلاته الاجتماعية مع محيطه ومع التلاميذ الآخرين ، كما تحول دور المعلم من ناقل للمعرفة إلي موجّه يرافق التلميذ في بناء المعارف [8].

التجديد في المناهج التعليمية في ظل هذه التجربة :

إن إلقاء نظرة علي التحصيل الدراسي للمتعلمين بين ما كان معمولا به بالمقاربات السابقة سواء بالمحتويات أو بالأهداف ، وبين ما هو معمول به حاليا من خلال تطبيق سياسة التدريس بالكفاءات يجد أن هناك تفاوت بين المتعلمين ، حيث أن نسبة قليلة منهم تتمكن من إدراك الأهداف المراد توصيلها من خلال البرامج التعليمية والمقررات الدراسية دون أية صعوبة تذكر إلا أن هذه النسبة تبقي عاجزة عن تكريس هذه المكتسبات أو هذه المُدْركات في مضمون آخر بل هناك عجز حتى علي التواصل في الوسط البيئي ، وهذا راجع إلي المقاربات التقليدية المتأسّسة علي الحفظ والحشو الذهني، ومنه (تم اختيار المدخل إلى المناهج عن طريق المقاربة بالكفاءات كمسعى بيداغوجي يطرح فكرة الانتقال من منظور التعليم كإستراتيجية (تقوم علي نص شفوي أو كتابي في شكل إلقاء أو عرض أو إملاء) وتركز على المادة المعرفية إلي منظور التعلم كإستراتيجية تقوم على النشاط والاكتشاف الذاتي في شكل عمل فردي أو جماعي عن طريق البحث والتقصّي والمعالجة، وتركز على المتعلم، وتجعل دوره محوريا كمشارك فعال يجند قدراته المختلفة لبناء المعرفة، ويكتسب كفاءات تساعده على حسن التصرف والتعامل مع وضعيات حياتية مشابهة ومتجددة)[9]

إن مفهوم المناهج لا يقتصر على ما كان يعرف بمصطلح (البرنامج) من أنه عبارة عن تحديد المواد المراد تعليمها والساعات المخصصة لذلك، والمضامين التي تُقدَّم في فترة من فترات التعليم بمفهوم المعارف .

وانطلاقا من هذا المفهوم فإن المنهاج وفق المقاربة بالكفاءات يطمح لجعل التعليم مستقبلا أكثر نوعية وإجرائية موجه نحو تنمية الكفاءات التي توظف في الممارسات الاجتماعية ويُتوقع أن يتحلى بها المتعلم في نهاية كل طور من أطوار التعليم، ويمكن تحديد بعض المميزات التي يختص بها المنهاج وفق هذا التطور كالآتي:[10]

. المتعلم هو المحور الذي يدور حوله المنهاج

. يتجسد المنهاج في مجموعة من التعلمات ذات الطابع الإجرائي (معارف، مهارات، سلوكات)

. يعمل على تنمية شخصية المتعلم في جميع جوانبها الوجدانية والعقلية والبدنية

. يترك المبادرة البيداغوجية للمدرس في اعتماد الطرائق الكفيلة بتنمية الكفاءات المستهدفة واختيار الوسائل والأساليب المناسبة

. يؤكد الالتحام بين الحياة المدرسية وحياة التلميذ في المحيط الاجتماعي هذا لأن المعارف والخبرات والكفاءات المكتسبة داخل المدرسة لها وظيفة فعلية في حياة المتعلم .[11]

دور التعليم في مخططات التنمية :

بقدر ما كان قطاع التربية والتعليم قد حضي باهتمام الدولة منذ الاستقلال إلي يومنا هذا، في أدبيات مخططات التنمية، تطبيقا لمبدأ ديمقراطية التعليم أو حق كل مواطن في التعليم، وقد تجسدت إستراتيجية الدولة في هذا المجال في التأكيد علي النواحي الكمية من عدد المتمدرسين والخريجين من الجامعات، بقدر ما كان الإهمال جليا في البحث عن طرق أفضل لجعله يؤثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية تأثيرا أقوى فعالية ويدفع إلى تحقيق معدلات تقدم أكبر، إنها مشكلة العصر في جميع أقطار العالم وعلى الأخص منها البلدان النامية .

ويضيف الدكتور هويدي عبد الباسط أن الجزائر واحدة من البلدان النامية التي عانت من مشكلة الانفصام التام بين أهداف التعليم وأهداف التنمية ومتى حين أدرك المخططين الخماسيين وجود هذا الانفصام فإنهما لم يعالجاه علي ارض الواقع بل كانت هناك بعض الإشارات في نصوصها الأدبية إلي ضرورة ربط التعليم بمتطلبات التنمية، بينما لم تنجح معظم البرامج والأهداف إلي سطرت لهذا الغرض حتى في عهد الإصلاحات الاقتصادية الجديدة .[12]

ومما لا شك فيه أن التعليم، كنظام وكعملية في مستوياته ومراحله المختلفة يمثل حجر الأساس في البناء المجتمعي وفي تحقيق نهضته وتقدمه، حيث يتفاعل مع الأنظمة الأخرى المكونة لهذا البناء في علاقات تأثير وتأثر بما يؤدي إلي استمرارية الحياة في المجتمع، ولهذا تتأكد ضرورة استمرارية تجديد وتطوير وإصلاح منظومة التعليم وفقا لطموحات المجتمع الآنية والمستقبلية باعتبار أن التعليم يلعب الدور الرئيسي في عملية التنمية البشرية، بما يجعلها قوة دافعة تحقق رقي المجتمع وتقدمه، كما أن التعليم يساعد أفراد المجتمع علي أن يكونوا أكثر إنتاجية وأكثر رشدا في الاستهلاك، وينمي لديهم قدرات الإبداع والابتكار، ولهذا تهتم

المجتمعات المختلفة بالتعليم وتهيئ له الظروف والأوضاع اللازمة لكي يقوم بدوره في تحقيق الأهداف القومية للمجتمع .[13]

ومما لا شك فيه أن الجزائر باعتمادها مقاربة الكفاءات قد سعت جاهدة إلي ربط مخططها التربوي بخطط التنمية من خلال تنمية كفاءات المتعلم الذي يعتبر العنصر الأهم في البناء الهرمي للمجتمع وجعله في قالب التنمية الاقتصادية .

ويمكن أن نفهم أن التنمية مرتبطة كل الارتباط بالعمليات التربوية عامة، من البيئة التي ينشأ فيها الطفل وتدريجا إلي أن يصل إلي مستويات عمرية أكبر، فيحدث النمو العقلي من المستويات الدنيا إلي المستويات العليا وهذا ما تتكفله التربية بكل ميادينها التي توظفها للمصلحة العامة للتنمية البشرية، ويحيل بالأساس علي مفهوم البنية أو النسق الذي يتشكل من مجموعة من العناصر المتفاعلة فيما بينها بنحو ناجح لضمان الجودة المرجوة من منتوجها .[14]

ربط النظام التربوي بالمخطط الشامل للتنمية :

إن المجتمعات تتباين بين متخلفة ومتطورة، فالمتخلفة هي التي تنظر إلي موضوع التربية والتعليم من الجانب الاستهلاكي فقط، وكأن التعليم لديها سلعة تستنفد الميزانية بدون مقابل، فهذه المجتمعات لا تضع الإنسان أو العنصر البشري في مكانه الطبيعي كثروة من الثروات الهامة وكرأس مال معتبر، أو كمورد يعتمد عليه اقتصاد بلدانها، أما المتطورة فهي علي العكس، تؤمن بقيمة الفرد ومكانة الإنسان ويمثل لديها رأس مال مهم، ورصيدا ضخما تدخره لتطوير تنميتها الوطنية فتتعهده بالتربية والتعليم وتنفق في سبيلهما أضعاف ما تنفقه علي الخطة التنموية نفسها، لاعتقادها بأن التكلفة التي تتطلبها التربية إنما هي عائد غير مباشر، يتمثل في توفي اليد العاملة الوطنية، وفي رفع مستوى الكفايات الفنية لدى الأفراد عمالا كانوا أو مسؤولين وفي تطوير الإنتاج وتحسينه كما ونوعا .[15]

خاتمة :

ومن خلال هذا العرض نجد أن التعليم يحتل مكانة بارزة في المنظومة التربوية الجزائرية بالنظر للإصلاحات العديدة التي مسّت هذا النظام في كل فترة، لا لشيء إلا من أجل إعطاء بعد آخر للتعليم، ولعل التدريس بالكفاءات جاء في فترة حسّاسة في تاريخ الجزائر، بالنظر للسلبيات الكثيرة والعجز البيداغوجي للمقاربات السابقة مما جعل الإصلاح أمرا حتميا من جهة، ومن جهة أخرى وبالنظر لمرامي هذه المقاربة فإنه كان لزاما على الجزائر أن تواكب التطور الاقتصادي الحاصل في العالم ومواكبة ومسايرة لما يسمي بالكفاءة التنموية القائمة علي إصلاح ميدان التربية والتعليم .

قائمة المراجع:

1/ د.صالح بلعيد . في قضايا التربية . دار الخلدونية ط1 . 2009 .

2/ د. بوبكر بن بوزيد .المقاربة بالكفاءات في المدرسة الجزائرية . برنامج دعم منظمة اليونسكو لإصلاح المنظومة التربوية الجزائرية . برنامج ممول من طرف الحكومة اليابانية ..

3/ حاجي فريد . التدريس والتقييم وفق المقاربة بالكفاءات . دار الخلدونية ط2 . 2013 .

4/ د. حفيظة تزروتي . كفاءة التعبير الكتابي لدي تلاميذ المرحلة الأولي من التعليم الابتدائي . دار هومة ط2 2016 .

5/ د. أحمد حساني . دراسات في اللسانيات التطبيقية . حقل تعليم اللغات . ديوان المطبوعات الجامعية ط2. 2014

6/ طيب نايت سليمان . المقاربة بالكفاءات . الممارسة البيداغوجية . دار الأمل 2015 .
7/ هويدي عبد الباسط . المنظومة التربوية الجزائرية من خلال تطبيق إستراتيجية التدريس عن طريق المقاربة بالكفاءات . دار الحامد ط1 2016 .
8 / هويدي عبد الباسط ، نظام التعليم في الجزائر وعلاقته بالاستراتيجيات التنموية . دار الحامد . ط1 2016 .
9/ د. محمد صبري الحوت . إصلاح التعليم بين واقع الداخل وضغوط الخارج . مكتبة الأنجلو مصرية ط1 2008.
10/ د. سعد علي زاير و د. سماء تركي داخل . اتجاهات حديثة في تدريس اللغة العربية . دار المنهجية ط1 2015 .
11/ محمد الطيب العلوي . التربية والإدارة بالمدارس الجزائرية . دار البعث . ط1 1982 .

المقالات:

1/ د.لخضر لكحل . المقاربة بالكفاءات . الجذور والتطبيق . مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية . عدد خاص بملتقي التكوين بالكفايات في التربية

الهوامش والإحالات :

1/ د.صالح بلعيد . في قضايا التربية . دار الخلدونية ط1 . 2009 ص 24.

2/ د. بوبكر بن بوزيد .المقاربة بالكفاءات في المدرسة الجزائرية . برنامج دعم منظمة اليونسكو لإصلاح المنظومة التربوية الجزائرية . برنامج ممول من طرف الحكومة اليابانية .. ص 3، 4.

3/ حاجي فريد . التدريس والتقييم وفق المقاربة بالكفاءات . دار الخلدونية ط2 . 2013 ص 10

4/ د.لخضر لكحل . المقاربة بالكفاءات . الجذور والتطبيق . مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية . عدد خاص بملتقي التكوين بالكفايات في التربية ص 77

5/ د. صالح بلعيد .المرجع نفسه ص25

6/ د. حفيظة تزروتي . كفاءة التعبير الكتابي لدي تلاميذ المرحلة الأولي من التعليم الابتدائي . دار هومة ط2 2016 ص 102

7/ د. أحمد حساني . دراسات في اللسانيات التطبيقية . حقل تعليم اللغات . ديوان المطبوعات الجامعية ط2 2014 ص140

8/ د. حفيظة تزروتي . المرجع نفسه ص 103

9/ طيب نايت سليمان . المقاربة بالكفاءات . الممارسة البيداغوجية . دار الأمل 2015 ص 28

10/ هويدي عبد الباسط . المنظومة التربوية الجزائرية من خلال تطبيق إستراتيجية التدريس عن طريق المقاربة بالكفاءات . دار الحامد ط1 2016 ص 127

11/ المرجع نفسه ص 128

12 / هويدي عبد الباسط ، نظام التعليم في الجزائر وعلاقته بالاستراتيجيات التنموية . دار الحامد . ط1 2016 ص 67

13/ د. محمد صبري الحوت . إصلاح التعليم بين واقع الداخل وضغوط الخارج . مكتبة الأنجلو مصرية ط1 2008. ص 14

14/ د. سعد علي زاير و د. سماء تركي داخل . اتجاهات حديثة في تدريس اللغة العربية . دار المنهجية ط1 2015 ص 154

15/ محمد الطيب العلوي . التربية والإدارة بالمدارس الجزائرية . دار البعث . ط1 1982 ص 225. 226.